

المقنعة

[600] ولا يجوز ابتياع العبد الآبق إلا أن يبتاع معه شئ آخر. فإن وجد العبد، وإلا كان ما نقد من الثمن في الشئ الموجود. ومن ابتاع أمة حاملا فولدها للبائع، إلا أن يشترطه المبتاع. وكذلك القول في الحيوان من غير الناس. ومن ابتاع عبدا أو أمة لهما مال فهو للبائع، إلا أن يشترطه (1) المبتاع. ولا بأس بابتياع عبد أو أمة لهما مال بأقل من مالهما وأكثر (2). ولا بأس بابتياع أبعاض الحيوان، كما يبتاع ذلك من غيره، كالمتاع والعقار. وإذا ابتاع اثنان عبدا، ووجدا به عيبا، فأراد أحدهما الرد والآخر الارش، لم يكن لهما إلا واحد من الأمرين. وكذلك كل اثنين اشتركا في مبتاع من حيوان وغيره. وليس في الأباق عهدة على البائع، إلا أن يكون قد أبق عنده. ويرد العبد والامة من الجنون والجذام والبرص ما بين ابتياعهما وبين سنة واحدة، ولا يردان بعد سنة، وذلك أن أصل هذه السنة لم يجر له ردها، وكان له ما بين قيمتها صحيحة وسقيمة. ولا يجوز وطاء الاماء بملك اليمين حتى يستبرئن بحيضة إن كن ممن يحضن (3) على الاستقامة. وإن كن ممن قد ارتفع عنهن الحيض لعارض دون السن استبرئن بثلاثة أشهر. وإن كن ممن قد ارتفع حيضهن بكبر لم يكن عليهن استبراء وينبغي للبائع أن يستبرئ الامة قبل بيعها. وإذا كان البائع عدلا، فأخبر المبتاع أنه قد استبرأ الجارية قبل بيعها، لم _____ (1) في د، و: " أن يشترط ". (2) في ألف، ج: " أو أكثر ". (3) في ألف: " تحيض ".
